الفصل الأول
إبـداع معَقـّـد

لنترك الحديث أولاً للفلاسفة ولحيرتهم؛ إنهم يتيحون لنا فهم جزء كبير من تعرجات إبداع كان في الوقت الذي كتبوا فيه قد حقق تقدمًا كبيرًا في الأحداث والممارسات الواقعية. جرت العادة، عند تناول موضوع السيادة، على الالتفات أولاً نحو بودان Bodin، ثم هوبز، وأخيرًا نحو قرون التنوير العظيمة. ويتشابه بودان وهوبز في كونهما قد شهدا في حياتهما فترات اضطرابات وعنف. كان چان بودان شاهدًا مباشرًا على الحروب الدينية في فرنسا ونشر مؤلفه «كتب الجمهورية الستة» في عام ١٥٧٦[1]: هكذا بعد أربع سنوات من ليلة سان- بارتيليمي [مذبحة البروتستانت في باريس ليلة ٢٣-٢٤ أغسطس ١٥٧٢] حصلت فكرة السيادة على الثقة وتم اعتمادها. ويعلن المولِّف بودان عن انتسابه لطرف ثالث (حزب السياسات) بين آل جيز Guise الذين تساندهم إسپانيا والهوجنو Huguennots الذين تعضدهم إنجلترا. هكذا كان بودان يبذل قصارى جهده للإعلاء من شأن السيادة، ولجعلها حجر الزاوية للدولة في سياق مدمِّر وعابر للأوطان.

لم تعد «سلطة نهائية ودائمة» صفة للسيادة فحسب، لكنها أصبحت جوهر الجمهورية ذاته. لا توجد جمهورية إلا إذا كانت صاحبة سيادة، وكانت سلطتها مطلقة، غير قابلة للتجزئة: كيف يمكنها أن تكون بخلاف ذلك في الوقت الذي

(1) J. Bodin, *Les Six Livres de la République*, Paris, Fayard, 1986 (1er éd. 1576); J. L.Holzgrefe, "The Origins of Modern Interational Relations Theory" , *Review of International Studies*, 15 janvier 1989, p. 11-26.

تكون فيه جمهورية فرنسا ممزَّقة بين زُمَر مرتبطة بممالك أخرى تعتدي على الجمهورية؟ هكذا التعريف الجوهري الممنوح للسيادة يتوغل بعيداً، بل ويتسبب في ذات الوقت في سلسلة طويلة من النتائج التي يتيح مرور الزمن استشفافها. من الواضح أنه بصحبة بودان، حققت فكرة السيادة تقدماً ضخماً: لم يعد العاهل يكفي لتوضيح السيادة، فإن طبيعته الإنسانية والفردية تجرده من الأهلية وقد تقوده نحو علاقات تبعية. السيادة لا تظل قائمة إن لم تكن القوة التي تؤسِّسها دائمة، وإن لم تكن مرتكزة على تمييز واضح بين الدولة والحكومة، وعلى عدم قابلية الجمهورية للتجزئة، وعلى سمو راسخ. الواقع أننا نعثر هنا بالفعل على العناصر المعروفة عن المفهوم الذي يستوقفنا: لكننا ندرك بصفة خاصة أول عقبة كبيرة تثير حيرتنا. إذا كانت السيادة ليست صفة الجمهورية بل جوهرها ذاته، فإنها تجازف بأن تصير وهماً باطلاً: لن تكون الجمهورية حقيقة واقعة إلا إذا استطاعت القيام بأعباء هذه السلطة النهائية. لقد رفع بودان المستوى عالياً للغاية: تعود منزلة الجمهورية إلى الدولة التي تبرهن على أنها لا تخضع لأي سلطة أخرى: ويحق لنصير الدولية المعاصر أن يظل حائراً...

بالإضافة إلى أن بودان كان يدرك النقيصة: لا يمكن أن يمتلك السلطة المطلقة والسيادية إلا الله؛ وعلى هذا لا يمكن للقانون الإلهي إلا أن يسمو فوق كل سيادة بشرية: لقد تم إقرار السيادة الشرعية للعاهل **لأنه على صورة الله**، ولن يستطيع - بحكم تعريفه - مخالفة الإرادة الإلهية. الفرضية واضحة: السيادة ليست متسقة إلا إذا كانت مقدَّسة. وبهذه الصفة لن تستطيع الخضوع لأي سلطة قضائية، ولا لأي رقابة. من المؤكد أننا نهتدي هنا إلى أسس السلطة الملكية صاحبة الحق الإلهي؛ لكن يمكننا الآن أن نستشف المشروع الثوري الذي قام بعد مضي أمد طويل بنقل موضع سيادة العاهل إلى الجماعة السياسية بقصد التخلي عن تأليه السلطة الملكية هذا. منذ ذلك الوقت فصاعداً أصبح السمو ينتسب إلى العقد الاجتماعي ولم يعد يرتكز على مصدر إلهي. مع ذلك فمن وجهة النظر الدولية سرعان ما أدى نتاج چان بودان إلى تحديد الأساس: الجمهورية صاحبة السيادة ليست مكرهة بأي التزام من أي نوع كان، وبدت فكرة سلطة قانونية دولية بأنها بلا سند. ونهتدي إلى

الوسواس الذي يستحوذ على بودان الذي كان يتأذى من مشهد أحد ملوك فرنسا وقد أصابه الوهن، وأصبح خاضعًا لأفعال القوى المجاورة : ليس من شأن إنجلترا ولا إسپانيا التدخل في الحرب الأهلية في فرنسا ، **كما أن أي تضامن ديني عابر للأوطان لا يملك تفويضًا** باعادة توطيد النظام أو إعادة توزيع السلطة ...

ترجع حداثة جروتيوس Grotius [رجل قانون وديپلوماسي هولندي ١٥٨٣-١٦٤٥] إلى منهج قاده نحو تجاوز هذا الإنشاء المنغلق أكثر من اللازم والمحْدث لآثار سلطوية على الأرجح : لقد فتح هذا المحامي الهولندي البورجوازي والپروَتستانتي علبة باندورا [العلبة المملوءة بالشرور والرزايا]: لقد ابتعدت السيادة عن مُسَلَّمة السلطة المؤلَّهَة السهلة والخطرة: وصدر مؤلفه «قانون الحرب والسلام» عام ١٦٢٥ في عصر كان فيه جروتيوس مستشار شركة الهند الشرقية يتجه بنظره نحو المحيط، ويبدي اهتمامًا بمولد التجارة الدولية وليس بالدول الوليدة فحسب. بالتأكيد إن السيادة تتعلق دائمًا بالأفعال «المستقلة عن أي سلطة عليا أخرى بحيث لا يمكن إلغاؤها بواسطة أي إرادة بشرية»، وفي نطاق خاصيتها هذه، فإنها تنتمي إلى الدولة التي لم تعد دولة العاهل، بل تكوِّن الآن جماعة ، دون وجود رأي مسبق بشأن تنظيم السلطة التي ستقوم بإدارتها[1] .

مع ذلك يدعونا المؤلِّف إلى تحديد موضع السيادة بالنسبة للإنسان، المنتج لكل نظام قانوني وغايته، والمنضوي إلى جماعات وإلى عقوده التجارية المتشعبة المشيِّدة للتجارة الدولية الوليدة. يمكن للقانون والسيادة أن يدخلا في نزاع: القانون الطبيعي والقانون الإلهي (الذي يلتزم مؤلفنا البورجوازي والپروتستانتي بالتمييز بينهما) يسموان فوق أفعال الدولة، فلم تعد الدولة مطلقة السيادة حيث إنها بذلك

(1) H. Grotius, Droit de la guerre et de la paix, Centre de philosophie politique et juridique , Caen, 1984 (1er éd. 1625). Sur Grotius, cf. M. C. Smouts "Du Côté de chez Grotius : l''individu et les relations internationales chez un anté-moderne", in B. Badie et A. Pellet dir., Les relations internationales à l'épreuve de la science politique, Paris, Economica, 1993, p.383-395; P. Haggenmmacher, Grotius et la doctrine de la guerre juste, Paris, PUF, 1983; Bettati, "Grotius", in F. Châtelet et al., Dictionnaire des oeuvres politiques, Paris, PUF, 1989, p. 359-365; M. Villey, La Formation de la pensée juridique moderne, Paris, Montchrestein, 1975, p. 597-634.

تتعرض للاتهام بشن حروب غير عادلة، ويمكن حتى اعتبار أولئك الذين يديرونها بأنهم «مسئولون» عن شنهم للحرب وعن المآسي المترتبة عليها. وفيما يخص القانون الدولي العام الذي ينظم الحياة الدولية، فقد تحدد تعاقديّا بين الدول بقصد إقامة الحد الأدنى من الأمن الذي تحتاجه الدول؛ وبما أن هذا المنهج ينبثق من السيادة فإنه لا يناقضها، بل ويخلق التزامات تظل هي ذاتها تحت رقابة المعايير التي تسمو فوقها. من المؤكد أن الدولة لم تعد وحدها على المسرح العالمي: إن سيادتها موضوعة إلى حد ما تحت رقابة المبادئ مثلما تحت رقابة أسلافها الأقدمين من الشبكات عابرة الأوطان. ويلزم القول أن حياة هذا الفيلسوف ذي النزعة الإنسانية قد استقرت تمامًا في موضوعنا: لم يعد الإصلاح الديني يثير انقسامات كثيرة بين الدول، مثلما كان الحال في عصر بودان، إنما كان يوجد تعارض فيما بينها. إن جروتيوس، الذي كان شاهدًا على حرب الثلاثين سنةَ، [نزاع سياسي وديني من عام ١٦١٨ إلى ١٦٤٨ مزَّق ألمانيا واتخذ طابعًا أوروبيّا] كانت لديه بصيرة بما سيؤدي إليه **نظام ويستفالي** [نسبة لاتفاقيات ويستفالي الموقعة عام ١٦٤٨ التي وضعت أسس نظام دولي جديد متعدد الأقطاب] مكوَّن من دول صاحبة سيادة مطلقة، لم يعد في استطاعة البابا والدين التوفيق بينها. القليل من السيادة يتيح بناء الدول ضد الحرب الأهلية؛ والكثير من السيادة يقود الدول نحو التقاتل فيما بينها. القليل من الدين يحد من تعسف العاهل؛ والكثير من الدين يؤدي إلى ديكتاتورية الحبر الأعظم أو ديكتاتورية غليوم دورانج [مسئول أعلى في مقاطعة هولندية] الذي يحاربه جروتيوس «هذا الرجل العالم والحكيم[1]» والذي سيصبح ضحية له. وفي مكان ما بين الله، والدولة والبشر، يستبصر هذا العالم اللاهوتي والسفير والمحامي جروتيوس مكائد سيادة البابا أو العاهل أو المعايير. وأيضًا، يواجههم بالأخلاق الإنسانية التي تبشر بقانون دولي لم يعد انعكاسًا لإرادة الدول السيادية وحدها. إننا نستشف جيدًا هنا موضوعات اليوم: السوق الدولية، بل وأيضًا الحروب غير العادلة، وعقاب أولئك المسئولين عنها، وحماية المنافع المشتركة... لقد سبق أن عرف هذا العالِم والحكيم أن يدين كارادزيتش.

---

(١) وفقاً لصيغة وردت في شعر وصفي عام ١٧٢٧ ذكره ڤيللي M.Villey في المرجع السابق ص. ٦٠٣.

من بَعد، من الواضح أن التحليل الدولي أصبح أسيراً لاختيار مهم بين بديلين: إما يستسلم لتأثير تعميق الفرضية التعاقدية التي تتوطد بصحبة هوبز بخاصة، وحينئذ يعيد تقييم خطاب السيادة؛ وإما يراهن على احتمالات المعايير الأخلاقية والقانون الطبيعي لجروتيوس، وحينذاك يتوصل إلى ممارسة الوصاية على السيادة وإلى استشعار شيء ما يتشابه مع المجتمع العالمي. وبين الفيلسوف الإنجليزي هوبز الذي يخشى الحرب الأهلية قبل كل شيء والمحامي الهولندي جروتيوس الذي لا يحب عاهله كثيراً ويخشى قبل كل شيء اختلال الأمن الدولي الذي في طريقه للاستقرار في أوروبا، يوجد تعارض يصبح مبدعاً: بين مجتمع من الدول صاحبة سيادة، وبين مجتمع دولي سابق لأوانه لكنه لم يعد ساحة متخلفة وشائنة، مثلما بدا لهوبز، ثم لجان-جاك بورلاماكي Burlamaqui [عالم قانون سويسري ١٦٩٤-١٧٤٨]، ومثلما ستروج له المدرسة الواقعية.

الواقع أن معضلة الاختيار الهوبزية هذه حديثة للغاية. إذا كان العاهل قد برز تعاقديّا في مجتمع وفي أراض محددة، فإن السياسي لا يوجد ولا يكون له معنى إلا من خلال الدولة المنبثقة منه[1]. وفي الفجوات، أي على المسرح العالمي، لايمكن أن يوجد إلا نوع من الفراغ يتماثل في أفضل الأحوال مع حالة الفطرة التي كانت سائدة قبل المجتمعات السابقة للتعاقدية. حينذاك كانت فكرة فاعل دولي غير منتم للدولة غير معقولة، مثلها مثل فكرة قانون دولي يفصل في نزاع بين دول ويُنقَّص من السيادات، وتندمج السياسة مع الدولة ومع العاهل: على هذا لا تكوَن العلاقات الدولية سوى مجابهة بين السيادات. هذه السيادات مطلقة بحكم طبيعتها مادام الأفراد قد منحوا الدولة تفويضًا بإصدار القانون بصفة مطلقة. وكذلك تطفُّل الآخر على الشئون الداخلية لإحدى البلدان لا يمكن أن يكون إلا ممقوتًا، في حين أن كل تدخل في طريقه لأن يصبح منافيًا للقانون بصورة

(1) J.-F. Thibaut, Activité théorique et relations internationales : Les limites d'un imaginaire apolitique, Notes et recherches du CEPES, 5, Quebec, 1996, p. 21; cf. aussi R. Keohane, «Hobbes's Dilemma and Institutional Change in World Politics : Sovreignty on International Society», in H. Holm et G. Sorese éd., Whose World Order?, Boulder, Westview, 1995, p. 165-187.

جوهرية. تحصل هذه المعضلة على كامل فاعليتها إذا ما ـ على غرار الفكر اليعقوبي ـ أعيد بناء المثل الأعلى الديموقراطي على مسلَّمة هوبز: حينئذ يمتلك العاهل الشرعية الديموقراطية بلا منازع، وبناء عليه لا يكون كل تدخل خارجي سوى تدخل جنائي. ومنذ ذلك الوقت يجسِّد الدولي القوة في مواجهة الداخلي الذي يعبر عن القانون وعن الإرادة الشعبية، في حين أن المجتمع الدولي الذي استشفه جروتيوس يكون بالضرورة متهمًا بالفوضى، والتآمر، وليس إلا إنجازًا لعلاقات القوى. هنا تجد منشأها العديد من التحفظات المعاصرة تجاه العولمة والتدفقات عابرة الأوطان، وتجاه كل ديبلوماسية غير صارمة في وطنيتها أو ترتضي التخلي عن أجزاء من السيادة. ونرى هنا أيضًا ترسخ الريبة تجاه التجمعات الإقليمية، والشك الذي يثيره «الحكم العالمي» مثلما تثيره ممارسات التدخل المتواترة: إن الفيلسوف الإنجليزي هوبز قد قادنا ـ بلا قصد على الأرجح ـ نحو تحريض الناس ضدالدولي باسم السيادة، وباسم الأمة والديموقراطية بالوكالة عن السيادة.

يتبقى للتطورات اللاحقة تعليل لماذا انتصر هوبز على جروتيوس مما منح المجازفة الويستفالية قيمة النموذج الذي لم يُقنع محامينا المثقف الهولندي إلا قليلاً. ولكن لحسن الحظ الوفير ما من معركة فلسَفية يتم فيها الفوز بصفة نهائية، وما من ضرورة اختيار خالية من العيب: إن عودة القانون الطبيعي وانتشار الفكر التعاقدي الذي قاده جون لوك John Locke [فيلسوف إنجليزي١٦٣٢-١٧٠٤] قد سمحا بتقدم الجدل بصورة ملموسة.

يلزم القول بأن لوك مؤلف «بحوث الحكومة المدنية» كان لا يهتم بالحياة الدولية إلا قليلاً [1]؛ كان في ذلك قريبًا من مواطنه هوبز أكثر من جروتيوس الذي مع ذلك كان يشاركه في ذات الارتياب تجاه الاستبدادية. ولكل ثورته: إذا كان هوبز قد ارتعب من ثورة عام ١٦٤٠، فإن لوك نشر بحوثه عام ١٦٨٨ عندما كانوا قد

(1) C.F. J. Dunn, Locke, Oxford, Oxford University Press, 1984; Ph. Raynaud,«Locke», in F. Châtelet et al. dir., Dictionaire des oeuvres philosophiques, Paris, PUF,1989.

أصدروا على التو «إعلان الحقوق» الذي فتح الطريق أمام الحكومة التمثيلية، وأتاح احتواء السيادة داخل علاقة ثقة تجمع بين الحكام والمحكومين. من وجهة نظر دستورية، تقدم الفيلسوف الإنجليزي لوك إلى حد بعيد في إبداعه؛ وبالنسبة للحياة الدولية يمكن أن تبدو مساهمته قليلة إلى حد كبير. مع ذلك هذا غير مؤكد: يذكر لوك بأن الدولة صاحبة السيادة ليست غاية في حد ذاتها، بل أداة للقيام بمهمة مؤتمنة عليها من جانب الشعب، وفي ظل احترام القانون الطبيعي. وبناء عليه إذا لم تكن الدولة قد تكونت لذاتها، لكن من أجل إشباع عدد معين من الاحتياجات، فإن هذه الرؤية النفعية أصبحت منطقيا عمومية، ويمكن استخدامها أيضًا لتقييم عمل الدولة في المجال الدولي. حينئذ أصبح الطريق سالكًا لكي نطرح عددا معينًا من الأسئلة الشبيهة بتلك التي اقترحها علينا جروتيوس: هل تستجيب ديبلوماسية الدول إلى متطلبات البشرية الراهنة، وإلى احتياجات السلام والأمن، والرفاهية المادية والمعنوية؟ أليست السيادة مُحمَّلة بالعقبات؟ إن فكرة السيادة، التي يخشونها أثناء قيامها بوظائفها، لم يعد لها على الإطلاق المعنى الذي كان يضفيه عليها تحليل مكوناتها الأصلية.

وتبرز الآن ثلاثة تعاليم من هذا الاتصال الأولي مع بعض كبار مفكري حداثتنا السياسية. نتبين أولاً مجمل الخطر الذي يصاحب المفهوم الجوهري للسيادة الذي لايتيح لأي شيء حصر صرامتها ولا طموحها المفرط بلا شك. هذه السيادة وهمية إلى حد كبير، لكنها مع ذلك تبرر شرعية الممارسات الأكثر صرامة في المجال الداخلي، و المواجهات الأكثر قسوة في المجال الدولي. ونتبين فوق ذلك أن التعارض بين السيادة الداخلية والخارجية ليس شديداً إلا في الظاهر، في حين أنهما في الواقع تمتزجان وتوضح كل منهما الأخرى إلى حد كبير: إذا ما كانت جميع هذه الأسئلة ترجع إلى تساؤل حول السلطة في الدولة، فإنها في كل مرة تتغذى بأخذ المشكلات الدولية في الحسبان، وتحدد بواسطة الإجابات عليها السلوك الدولي للدول. وأخيراً إن السيادة المتعددة في مفهومها لا تُختزل إلى استبدادية هوبز التي يستخدمها بوفرة ممارسو العلاقات الدولية ومنظِّروها: هنا نجد الحلول الوسط أكثر مما في أي مكان آخر، فالتجديد المعاصر في الحياة الدولية لا يستتبع بالضرورة إلغاء السيادة بلا قيد ولا شرط.

على الأرجح أنه في أعمال كانت Kant [فيلسوف ألماني ١٧٢٤-١٨٠٤] تظهر بوضوح شديد طبيعة السيادة المزدوجة هذه، وذلك حينما يدعونا إلى اعتبارها تعاقدية وابتدعها الإنسان طوعًا، في الوقت الذي يذكرنا فيه بأن فاعليتها تعود أولاً إلى خاصياتها المتسامية [1]. إن الإنسان يخلق طوعًا الالتزام بالطاعة، وبذلك يدمج بين فروض الحرية والمساواة. إنه بناء حكيم في عقل فيلسوف يحرز نجاحًا لدى مُفَسِّري القانون الدولي، بل ويبين في نفس الوقت أحد ألغاز السيادة الأكثر أهمية: السيادة بناء اجتماعي وإلزامي يصعب للغاية مراوغته. هكذا يجب على العمل الدولي ليس فقط الحفاظ بأي ثمن على خطاب السيادة، بل والبرهنة أيضًا على أن مبادراته لا تستهدف العدوان على مثل هذا الإلزام. ترميق [أي تلفيق] مستمر لكن كم هو وهمي، الذي يكشف عن عالَم حائر بين مُطْلَقَيْن: جعل السيادة تعاليًا يلزم إخفاء التصدعات التي يحدثونها به: أو إعادة ابتداع قانون طبيعي يسمو فوق السيادة ولا يمكن، بحكم تعريفه، إخضاعه لمراقبة أي سلطة قضائية. وحيث إن الفاعل الدولي عاجز عن الانسحاب من هذا التعارض بين التعاليات، فإنه يظل أسيرًا للأحداث الجارية أكثر من سيطرته عليها.

مع ذلك تمخضت الأحداث الجارية في سالف الزمان عن تحديد هذا المصير العجيب. وتتميز شهادة المؤرخ بأنها تُعرِّفنا بشخصيات مجسَّدة وليس بأصحاب عقول فَطنة. وهي تذكِّرنا بأن السيادة لم تتجاوز الزمن، وبأنها لم تكن دائمًا سارية المفعول. يقوم المبدأ الإمبراطوري بالالتفاف حول فكرة السيادة ويسيء إليها في حين أنه ينزع ظاهريًا إلى التحلي بها. بالتأكيد فإن الإمبراطور، في روما أو في أي مكان آخر، يمتلك هذه السلطة النهائية والذي من مهمته الإشادة بها وجعلها تتألق. لكن على الأصح الطموح الكوني لكل إمبراطورية يلقي بالضباب على فكرة السيادة ذاتها التي من المؤكد أنها تجد صعوبة في تصور ذاتها خارج الاستناد إلى أراض محددة: كان حكام الأقاليم الرومانية، المعيَّنون من قبل الإمبراطور أو مجلس الشيوخ يحملون لقب «l'imperium» [أي المُهَيْمِن: مَن لا أحد يناقضه أو

(1).Cf.r. Ashley, «The Powers of Anarchy : Theory, Sovreignty and the Domestication of Global Life», in J. Der Derian éd., International Theory, Londres, Macmillan,1995, p. 111; cf, aussi K. G. Giesen, «Droit etvertu chez Kant», Actes du 3e Congrès de la société internatioal d'études kantiennes, Athènes, 1997, 1996,p.331 sq.

يعارضه] ، الذي يمنح الحاكم سلطة قائد القوات وحق إصدار الأحكام القضائية . إن فكرة الدول التابعة ذاتها التي نجدها في إمبراطوريات عديدة منتسبة إلى ثقافات مختلفة للغاية ، تجعل فكرة السيادة غير مقبولة بسهولة ، وتجعل التعبير عنها في المجال الدولي من أكثر الأمور تعقيداً .

يَنفُر المنهج الإمبراطوري من قبول سيادة الآخر ، والاندراج بالتالي في القاموس السيادي . هل الغيرية موجودة حقّا في مواجهة طموحات الإمبراطور ، وعند مصادرة الإسهام العالمي للآخر الذي هو أساس شرعيته؟ إن النزعة قوية نحواعتبار كل عاهل أجنبي تابعًا . كان القيصر البيزنطي لايجد لذاته نظيراً ، وبخاصة الأمير دوق كييف[1] ... من المؤكد أن قوة الجار القريب إلى حد ما كانت تستلزم زيادة الإعلاء من شأن الذات : كان الإمبراطورالساساني الوحيد الذي حصل على ميزة وصف نفسه بالقيصر وبـ «الأخ» من قبَل «نظيره» في القسطنطينية . كانت العلاقات أكثر حساسية مع البلغاريين والمجريين بل وحتى مع الأباطرة الغربيين : كانت المراسم السياسية والدولية حينذاك معقَّدة ، فقد رفض بازيل الأول [إمبراطور بيزنطة ٨١٣-٨٨٦] مثلاً أن يحمل لويس الثاني [ملك فرنسا من ٨٧٧ إلى٨٧٩] لقب إمبراطور الرومانيين . نجد نفس الحساسيات بطريقة أكثر وضوحًا بين إمبراطور الصين وإمبراطور اليابان ، وبين الخليفة العباسي وباقي العالم : أدى توسيط المسألة الدينية والتعارض بين المؤمن والكافر إلى جعل معنى السلطة النهائية ذاته أكثرخطورة ، وبخاصة الاعتراف للآخر بحق مطالبته بهذه السلطة . لم ينخدع الإمبراطور الچرماني ، وسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد : ففي مواجهة ملك فرنسا ظهر من قبل هذا التكبُّر الذي يعود إلى حقه الذي لا أحد يشاركه فيه بإقامة القداديس (جمع : قُدَّاس) الكنسية المهمة ، بل وبإبراز صفته كشمَّاس .

ما هو أكثر أيضًا ، إن فكرة الإمبراطورية تستدعي فكرة التبعية . لم تكن عشائر «الچنت» بالإمبراطورية الرومانية وعشائر «الإتن» بالإمبراطورية البيزنطية تابعة ، ولا مستقلة : لم تكن هذه العشائر صاحبة سيادة ولا خاضعة للإمبراطورية ؛ وكان يتم أحيانًا إخضاعها ، وفي أحيان أخرى قد تطالب بأن تكون خاضعة . وما هو أسوأ

(1) Cf. L. Bréchier, Les Institutionn de l'Empire byzantin, Paris, Albin Michel, 1970, p. 230.

أيضًا، كان بعض العواهل يجمعون بين وضع الرعية لإحدى الإمبراطوريات، والتابعين لإمبراطورية أخرى، على منوال البجراديين أو عواهل التارون، الخاضعين لأمير حلب وفي الوقت نفسه تابعين سافرين للإمبراطور[1]. لم تكن هذه الظاهرة نادرة في القوقاز: فإننا نعرف أيضًا أن عواهل مسلمين عقدوا معاهدات تبعية مع القياصرة، مثلما فعل أمير حلب في القرن العاشر مع پيير فوكاس، أو أمير الأكراد في عام ١٠٠٠ مع بازيل الثاني. وظل وضع ڤينيسيا ذاتها غامضًا لأمد طويل، وحتى ما بعد القرن الحادي عشر، إذ كانت مدينة آل دوچ تحتفظ بسيادة منقوصة تركت مكانًا لعلامات السلطة البيزنطية. بعيدًا عن الشكل، كان القصد هو التدخل بحق والشبيه بما نعرفه اليوم، لكن بالبداهة كان يتم حينذاك بطريقة أكثر سفورًا: لم يكن الإمبراطور «الأخ الأكبر»، إذ كان يُعترف به رسميًا كأب لتابعيه، كما كان من المألوف أن يقوم بإيواء لا «أحزاب صديقة»، بل «أصدقاء» من العواهل المخلوعين أو معارضين ذوي شأن يأملون في سلب السلطة يومًا ما. كان هذا مثلاً شأن الملك خسرو الثاني ملك الفرس الساساني.

من الصحيح أن إمبراطور بيزنطة كان يجد لدى جيرانه القريبين منه بدرجات متفاوتة ممارسات شديدة الشبه تجعله لا يشعر بالاغتراب. كانت الإمبراطورية الإسلامية موحَّدة رسميًا حول مؤسسة الخلافة: في كل مكان كانت الصلاة تقام باسم الخليفة المستقر في بغداد. مع ذلك، و فيما بعد الأولين الذين استطاعوا فرض سلطتهم، سرعان ما اختلطت الدروب. لم تعد فكرة التبعية هي التي تبعدنا عن الممارسات المألوفة لقواعد السيادة، لكنها على العكس نظم الحكم الذاتي المعقَّدة هذه التي تتباين حدتها تبعًا للظروف، بل ولاستراتيچيات بعضهم والآخرين. وتتكاثر الممالك أو الإمارات في فارس، والمشرق، والقوقاز. هنا، يفرض عليَة القوم الضرائب على إحدى المدن، ويكوِّنون جيشًا مثلما فعل الباريون (مجموعة عشائر) في البصرة، وهناك، منطقة وعرة يصعب الوصول إليها تقوم برعاية أسرتها الحاكمة المحلية (كالقوقاز)، وفي أماكن أخرى يقيمون ممالك حقيقية مثل الطاهريين، والسامانيين، والصفريين في فارس، والحمدانيين في حلب،

(1) Ibid., p. 235

والطولونيين في مصر[1]... تستمر هذه السلطات التي تتشكل في ذكر اسم الخليفة في الصلاة العامة، بل في بعض الأحيان تنفصل بدرجات متفاوتة بإعلانها عن انشقاق ديني، مثلما فعل الفاطميون في القاهرة باسم المذهب الإسماعيلي أو الزيديون في اليمن باسم الشيعة.

مع ذلك، فلنحترس من التبسيط ومن إرجاع هذه التواريخ إلى مقولاتنا وتصوراتنا. إن الانشقاق الديني لا يلغي السيادة بعنف، ولا تدوم السيادة فقط وفقًا لإيقاع السلطات المهزومة أو المُسْتعادَة لخلفاء تتفاوت قدراتهم. المؤكد أن مثل هذه التفسيرات ليست خاطئة: إن إقامة خلافة فاطمية أو إمامة زيدية قد ساهمت في تغيير خريطة العالم الإسلامي السياسية بصورة ملموسة، تمامًا مثلما حدث فيما بعد عندما تبنت الأسرة المالكة الصفوية المذهب الشيعي رسميًا. قد يتعرض التفسير لأن يكون قاصرًا إلى حد ما: ليست للكلمات نفس المعاني، وفكرة السيادة لا تصور شيئاً محدداً ولا قاطعًا، وتترك لأصحاب المشروعات السياسية حرية العمل الذي يمكن أن يثير اليوم حيرتنا. لقد قام شيركوه وصلاح الدين، وهما من أصل كردي بغزو مصر في منتصف القرن الثاني عشر بمساعدة نور الدين المنتمي لأسرة ابن زنكي وهي من أصل تركي. وحين أقاما في القاهرة كانا يعيشان في حالة واقعية من التبعية المزدوجة، جعلتهما يخضعان بالتزامن للخليفة الفاطمي الذي قَبل صلاح الدين أن يكون وزيره، وللسلطان الزنكي في حلب اللذين استعارا منه جزءًا من جيشه والذي ربطهما بهذه الطريقة غير المباشرة بالخليفة العباسي![2] وقد وجد صاحب الأمر والنهي الجديد في مصر أنه من الملائم أكثر التخلص من الخليفة الفاطمي الذي عمل في خدمته في البداية، ثم خلعه من السلطة عام ١١٧١. من المؤكد أن كلمة التاريخ الفاصلة ترجع إلى صلاح الدين الذي استطاع في النهاية التحرر من نور الدين، وأن يقيم مملكة مصرية - سورية قوية جددت مؤسسة الخلافة العباسية لمدة عدة عقود أخرى بعد أن كانت قد أصيبت بالوهن...

في الواقع.. إن هذه الفترة العظيمة من التاريخ الإسلامي تثير تداعيات كثيرة للأفكار. أين هي هذه السلطة «النهائية»، وهذه «القوة الدائمة» التي يسميها بودان

(1) C.F. A. Miquel, L'Islam et sa civilisation, Paris, Armand Colin, 1977,p. 109.

(2) Ibid., p. 190 et J. Richard, Histoire des croisades, Paris, Fayard, 1996, p. 200-202

السيادة؟ يبدو أن النظام السياسي يتشكل ويعاد تشكيله من جديد بفضل مبادرة أولئك الذين يبدِّلون مواضعهم، ويختلقون أو يعيدون اختلاق مساحات للسلطة، وأماكن سياسية أو رمزية يتخذونها كمرجعية. ويكون الآخر تارة في الداخل، وتارة في الخارج، تارة أجنبيّا وتارة من «السلالة»، تماماً مثل بيزنطة حيث كان يمكن للإمبراطور أن يحتوي تارة أحد التابعين، وتارة يمنح أحد «الأبناء» استقلالاً ذاتيّا ليعود فيصبح «أخاً»... فمنذ زمن سابق كانت فكرة معينة عن المسئولية تتردد: كان الكردي صلاح الدين يهتم بشئون القاهرة، ويعترف في الوقت ذاته بفضل نور الدين، وبصاحب الأمر والنهي في بغداد، وبالخليفة الفاطمي: إنهم جميعاً ينتمون إلى «دار الإسلام». **ولهذه الفرضية مذاق الأحداث الجارية اليوم،** وبذلك تتراجع نظرية السيادة المستورَدة أمام ممارسة تذكرنا بقوة بالمواقف المعاصرة: موقف الهاشميين الذين يفضِّلون لأنفسهم ممالك، وطموحات الأسرة الحاكمة السعودية نحو إدارة العالم الإسلامي فيما وراء حدودهم المعترف بها، وتوغُّل الشبكات البعثية والناصرية التي تعبر الحدود الوطنية بسهولة، والفعَّالية الإيرانية في لبنان، بل وفي الجزائر، وبصفة خاصة طبيعة فكرة السلطة التي يتعذر الإحاطة بها حينما يتم تصورها في مجال العلاقات بين العرب أو بين المسلمين. وأخيراً ما القول بشأن النزاع العربي- الإسرائيلي الذي يمزج بطريقة قوية بين استخدام غير منقوص لنظرية السيادة وتطبيقها على الشعب الفلسطيني، وبين هذه المسئولية الجماعية ذاتها التي تشمل جميع الدول العربية، بدءاً من ملوك المغرب والأردن والسعودية الذين يعربون عن حقوقهم وواجباتهم تجاه القدس، ووصولاً إلى الرؤساء السوري، والمصري، أو العراقي الذين يظهرون سلطتهم على المنظمات الفلسطينية؟

هذا الموقف الإمبراطوري يعلو بوضوح فوق الثقافات. وتُبرز آسيا سمات مماثلة تبدو أنها تدوم بصفة جزئية. إن المدلول الدولي للسلطة الإمبراطورية الصينية مُرْبك في شرحه: بطبيعة الحال فإن الإمبراطورية الصينية تستند إلى سلطة نهائية، وكَانت مثل الآخرين، تضع الغيرية [ما يخص الآخر] إما في التخوم المتحركة، وإما في شيء غريب قابل للنزاع المسلح [1]. كان من الصعب على هذه السلطة

(1) E. Balazs, La Bureaucratie céleste, Paris, Gallimard, 1968, p. 41-42; H.G.Creel, The The Origins of Statecraft in China, Chicago, University of chicago Press, 1970.

الهائجة إلى هذا الحد أن تتصور شبيهًا لها. كان آل هان Han [اسم أسر مالكة عديدة في الصين القديمة، ويسمي الصينيون أنفسهم «أبناء هان»] ثم خلفاؤهم يعظِّمون سلطتهم باتخاذ سياسة تبعية جسورة تتيح انحصار حالات السيادة التي تفلت منهم: ففي عام ٢٨٥ تم إرسال وفد رسمي إلى فرغانة لهدف وحيد هو إبلاغ عاهل هذه البلاد أن الإمبراطور يمنحه لقب أمير[1] ... مع ذلك كان جعل الآخر تابعًا يكلف ثمنًا باهظًا: فذلك يستلزم تقديم هبات ضخمة بقصد جعل التخلي عن السيادة أمرًا مرغوبًا فيه. بالإضافة إلى تسليم خَتْم، ومنح رتبة رسمية للتابع الجديد، وحدوث زيجات في أغلب الحالات، بل وأيضًا تسليم رهائن حتى يضمن الفارض لسلطانه إخلاص الشعب الجديد. وسرعان ما تحولت الممالك التابعة (شوجو) shuguo إلى مجرد أراضٍ عسكرية (بو) bu، ثم أقسام إدارية (چونكسيان) junxian...

نلاحظ من خلال تصرفات إمبراطورية عديدة صعوبة إدراك باقي العالم باعتباره مواضع للسيادة متساوية الحقوق: تم التردد على الأمراء اليابانيين وتقديم الهدايا لهم المرسلة إلى «ملك العبيد الأقزام». كانت القوى التي تستطيع مقاومة الغزو تستقبل وفودًا صينية رسمية، كما سُمح لها بإرسال مبعوثين لدى الإمبراطور بصفة منتظمة. ظهر هذا المسلك في عَهد آل وي في القرن الثالث، وتأكد في القرن السابع في عهد آل تانج الذين استقبلوا بصفة خاصة مبعوثين فارسيين. مع ذلك كانت الوسيلة مُتَقلِّبة ولا تعكس صورة عالَم مكوَّن من دول صاحبة سيادة. هكذا قام الإمبراطور في عهد آل مينج بتكليف الخَصيّ المسلم الحاج «زنج هي» اليوناني الأصل [نسبة إلى إقليم يونان الصيني الكائن علىَ حدود التبت] ببعثات ديپلوماسية على طوال سواحل آسيا الجنوبية. أسفرت هذه البعثات عن نتائج متنوعة إلى حد كبير، إذ كانت تتمخض عادة عن حدوث تدخلات: ففي مملكة جاوة [جزيرة إندونيسية] اهتمت البعثة بوراثة العرش؛ وفي پالمبانج [ميناء إندونيسي بجزيرة سوماطرة] قامت البعثة بالتحكيم في نزاع بين السلطة المحلية والجالية الصينية؛ وفي كوزهيكود [ميناء هندي] وكوشي بندر [عاصمة دولةهندية قديمة] وسيلان

(1) J. Gernet, Le Monde chinois, Paris, Armand Colin, 1972, p. 175.

أعلنت البعثة سيادة آل مينج؛ وفي أثناء رحلة أخرى إلى سيلان شنت البعثة معركة ضد ملك الجزيرة. كانت البعثات عادة أداة للانتشار، وكان النُسَّاك الصينيون المشاركون فيها ينشرون البوذية في اليابان، في حين كان النُسَّاك اليابانيون المفوضون في الأراضي الصينية يتلقنون الفكر والطقوس الصينية. لم يضطر الأباطرة الصينيون لاتخاذ إجراءات أحادية الجانب، فعلى سبيل المثال، قرر الإمبراطور يونجل السماح لليابان بإرسال بعثة يابانية واحدة كل عشر سنوات[1]..

في الواقع كانت العلاقات الدولية خاضعة للقوة أكثر من خضوعها لمبدأ السيادة. تدل على ذلك العلاقات بين الصين والممالك الكورية: لقد تعاقب الغزو، والسيادة المُقنَّعة، وحسن الجوار بطريقة متواترة وفقًا لقدرة هؤلاء وأولئك في عهد «الممالك الثلاث» [الكورية] (من القرن الأول قبل الميلاد إلى القرن السابع)، ثم أثناء مملكة سيلا الموحَّدة (من القرن السابع إلى القرن العاشر). كانت العلاقات بين أسرة كوريو المالكة [في كوريا] وبين المنغوليين قائمة على الغزو: غزوات تأديبية، فرض الوصاية، ثم استقلال ذاتي ينص على ضرورة تَعلُّم الأمراء الكوريين في بكين [عاصمة المنغول وقتها]، وعلى أن يتزوجوا من أميرات منغوليات يجئن إلى شبه الجزيرة الكورية محاطات بحاشية كاملة تشارك بنشاط في الحكومة وفي المملكة. ووفقًا لأساليب شهدناها في أماكن أخرى كانت هذه الحاشية تدبر الدسائس السياسية الداخلية الماهرة: أدى تولي أسرة مينج [الصينية] للحكم إلى انقسام بلاط كوريو إلى حزب موال للمنغول وآخر موال لمينج، مثلما حدث بعد مضي ثلاثة قرون، حينما حبذ تغييرَ الأسرة الحاكمة في الصين إقامة زُمرة موالية لمانشو وأخرى موالية لمينج داخل بلاط شوسون [الكوري][2].

جميع هذه الوقائع شائعة تاريخيًا في أحداث الإمبراطوريات وتسترجع أسطورة الصراع غير المتكافئ بين العملاق والقزم. مع ذلك فهي تشير إلى جانب أساسي من جوانب مبدأ السيادة في تاريخ العلاقات السياسية ذاته: لا توجد سيادة إلا

(1) Ibid., p. 346 sq.

(2) R. Lévy, «La Chine et la haute Asie», in R. Grousset et E. G. Léonard, Histoire universelle, tome 111, Paris, Gallimard, 1976, p. 1340.

باعتراف الآخر بها وفي ظل المعاملة بالمثل. وتجد المؤسسة الإمبراطورية صعوبة في دمج مثل هذا المبدأ وتظل لهذا بعيدة بحزم عن مناهج السيادة. تستلزم هذه المناهج غيرية قائمة على المساواة، وتوطن في أراض، وتعيين حدود، بل وأيضا تسليمًا بالتعددية[1]: توجد مبادئ عديدة لا تتعًايش في وئام مع غالبية القواعد الإمبراطورية المعروفَة. إن صعوبة التسليم بسيادة الآخر هي إجمالاً عادية للغاية وتَبرز في أشكال الاستعمار الأكثر تنوعًا، وتشير أيضًا إلى أن الدولة ـ القومية استطاعت الاعتراف بالغيرية أكثر من أي شكل آخر من أشكال الهيمنة، لكن ظهرت فيما بعد رغباتها الاستعمارية الجديدة لكي تُفْسد السيادة. وفي ظل هذا التجاهل للآخر، تشغل الإمبراطورية في كل مكان موقعًا َفريدًا في طريقتها الخاصة في دمج طموحها مع الإشعاع الثقافي، ومأثورها الخاص بالتمركز المتغطرس مع طريقتها المتقلبة في خلط الخارجي بالداخلي بقدر ما تُحقِّق نظامًا للسلطة ظل بحسم خارج السيادة، ليس مخالفًا ولا مناقضًا، لكنه ببساطة في موضع آخر. هذا «الموضع الآخر» متحرك، ينشئ مراتب متسلسلة مستحدثة تتكون وتنحل، ويبرز نطاقًا للعلاقات الدولية ذا طبيعة أخرى، تكون محاولات تفعيله في زمن العولمة خطرة نوعًا ما.

يذكِّر التاريخ الإمبراطوري الصيني، المصحوب بالقراصنة، بعصيان آخر ضد السيادة، هو عصيان لا تزال امتداداته حادة بنوع خاص[2]. هذا السلوك الصارخ في مظاهره والباهر في أفعاله يفرض نفسه مبكرًا للغاية باعتباره رائدًا للتدفقات عابرة الأوطان الجارية اليوم؛ إنه لم يتوقف عن إحباط الطموح الإمبراطوري إلى تطويق الاقتصاد الصيني. إن امتلاك السلطة النهائية هنا يشبه الأمر المستحيل: حين دحضت السلطة الإمبراطورية وجود مجتمع مدني ينظِّم السوق، فإنها استعاضت عنه بسلطة أعلى بكثير من قدرات نظام من الصحيح أنه خاضع للحكم، لكنه مثقل باتساع الأراضي وبسواحل يبلغ طولها ثلاثة آلاف كيلومتر.

---

(1) S. Eisenstadt, The Political Systems of Empires, New York, Free Press, 1969, p. 116 sq.

(2) J. Gernet op. cit., 365.

أقدم الشكر إلى چان ـ لوك دومیناك لأنه لفت نظري إلى هذا الموضوع

وما منحته الإدارة الحديثه فيما بعد للسوق ، اضطرت الإمبراطورية الصينية في وقت مبكر للغاية إلى التخلي عنه لصالح مبادرات التجار، والمهربين، والمغامرين المسلحين الذين خصخصوا عمليّا جزءًا من عنف الدولة، وانتزعوا بذلك أجزاءً من السيادة. وفيما هو وراء العرف الساري الذي لم يفتح سوى بضع موانٍ لتجارات محددة واردة من مصادر معينة، قام النهَّابون بخلق أوضاع للتبادل التجاري أكثر تشعبًا وبكثافة غير محدودة ، تفلت من مراقبة الإمبراطور «السيادية». كانت هذه العملية تضم أجناسًا مختلفة وخليطًا من الصينيين والكوريين، وسكان مجموع جزرجنوب شرقي آسيا، وضمت بدءًا من القرن الرابع عشر يابانيين لعبوا دورًا راجحًا (الووكو) Woku . ونجد في هذا الخليط تجارًا، وأعيانًا، وموظفين مُرتَشين، وجميعهم يتدافعون، ويخلقون ويعيدون خلق سلطة هي الأخرى نهائية من أجل مقتضيات الغرَض، وذلك على غرار وانج زي Wang Zhi زعيم «الووكو» وهو من أصل ياباني، وكان يمارس التجارة والتهريب ويسمي نفسه «چينج هاي وانج» (الملك الذي يُطهِّر البحار). كان القراصنة أصحاب مشروعات اقتصادية، كما أنجزوا وظائف سياسية، يقومون بالتحكيم في المعارك بين الأسر الحاكمة، ويتحدون الجيش الإمبراطوري، ويلعبون دور «الدايميو» daimyo [البارون الإقطاعي الياباني] ضد الآخر. ولم ينته التاريخ حقيقة في أي وقت: ففي القرن السابع عشر أسند دورًا مهمًا إلى تايوان، وفي القرن التاسع عشر دمج المهربين الأوروبيين[1] ... إن عودة ظهور القرصنة المعاصرة على طوال سواحل بحر الصين تستعيد ذكريات ماض لم ينته، وسيادة لا تتجانس بالقطع مع مصائب نظام إمپريالي ولا مع الشمولية. ويُصاحب هذه القرصنة الجديدة انخفاض غير عادي للتدفقات التجارية والمالية المندمجة بها أحيانًا إلى حد الامتزاج في ابتكار حيز للفعل يفلت من السلطة، ويحطم الحدود، ويؤذي السياسات العامة ويخلق طرق اندماج خارج نطاق هيمنة السلطة. إنها استمرارية وتواصل بين مناطق القرصنة القديمة على السواحل والمناطق الاقتصادية الخاصة الكائنة اليوم، وبين التدفقات التجارية التي كانت تجيء من تايوان في القرن السابع عشر ومبادرات رجال الأعمال من فورموزا الذين يستثمرون اليوم في الصين القارية.

(1) Ibid., p. 410 et 428

لا يختلف التاريخ الغربي اختلافًا جوهريًا فقد ورث عن المأثورالروماني هذا البناء الأسطوري للسلطة الذي صنع بصفة خاصة أزمنة الساكسون [الشعب الچرماني] وخلفائهم الحافلة. إنها «سلطة نهائية» بحق تلك التي استند لها أوتون الأول [إمبراطور چرماني] حينما طالب بالسلطة المطلقة على «تراث بطرس» وبالحق في حماية الكنيسة. وبعد مضي وقت قليل قام أوتون الثالث بتمديد هذا الحق حين اتخذ لنفسه في مطلع الألفية الثانية لقب «خادم الرُسُل»، وهي طريقة لتأمين سلطته على «مملكة المسيح» المُكوَّنة من الأراضي البولندية والمجرية والتي كانت قد أُعيدت للتو إلى الكرسي الرسولي. وحين يلقب نفسه بـ. «إمبراطورر الرومان»، فإنه بمساندة القانونيين يعرِّف نفسه بأنه «سيد العالم»، وكان طموحه إلى السيطرة العالمية واضحًا بصفة خاصة بالكرة الأرضية التي يحملها بين يديه. وفي الوقت الذي بدأ فيه القانون الروماني في الانتشار جعل من الملوك الآخرين مجرد تابعين. كانت الإمبراطورية خلال مرحلتها الأصلية والظافرة تبدو شبه مُرَسِّخة للترابط التام لفكرة «سلطة نهائية» ذاتها: كان البابا والإمبراطور متجاورين جنبًا إلى جنب داخل «الكنيسة الجامعة» باعتبارها «وظائف منفصلة ومتكاملة». مع ذاك ظل الإمبراطور الكفيل النهائي لهذه الدنيا، يتدخل في شئون الكنيسة الداخلية حتى في انتخاب الباباوات حينما يكون مشتبهًا في أمر البابا بالمتاجرة في الرتب الكهنوتية وبالبيع والشراء للأشياء الروحانية، على غرار ما حدث حين قام هنري الثالث [الإمبراطور الچرماني] بخلع جريجوار السادس [البابا: ١٠٤٦-١٠٤٥] عند انعقاد مجمع سوتري (١٠٤٦)، وإحلال أسقف بامبرج محله [1].

مع ذلك هذا الترابط ليس إلا صوريًا. وإذا ما حاولنا فهم السيادة في هذه الحالة يمكن ألا تبدو وهمًا لكنها في الواقع مليئة بالتناقضات: إنها تستلزم دراسة شديدة الدقة لطريقة عملها ولأبعادها غير المستقرة سواء على المستوى الأفقي أو على المستوى الرأسي، والحاصل أن عدم الاستقرار هذا ليس علامة على أزمة عابرة قابلة للتلاشي بعد أن يتم التغلب عليها: ومن غير تكدير للفلاسفة ولأرواح موتاهم لم

(1) C. Brühl, Naissance de deux peuples, Paris, Fayard, 1994, p. 224 sq. et R. Folz., «Saint Empire romain germanique», in Ph. Levillain, Dictionnaire historique de la papauté, Paris, Fayard, 1994, p. 1501.

يبتكر التاريخ الغربي السيادة الحديثة كعلاج للويلات التي أثقلت عصوراً سالفة. لقد شاهدنا ببساطة انتشار استراتيجيات متنازعة شديدة التعقيد، والتي بفضل الزمن، أعادت تدريجيّاً خلق الوهم بالاستنفار حول شخصيات مترابطة. الواقع أن فاعلي الأمس وفاعلي اليوم يستنسخون نفس التناقضات والتوترات القديمة ويراهنون بطريقة جديدة على التباسات ممارسة قديمة استطاعوا أيضًا (وما زالوا يستطيعون) الانتفاع منها.

إننا نعرف أنه، على المستوى الأفقي، لم يكن التكامل بين البابا والإمبراطور في أي وقت من الأوقات سوى فكرة طوباوية، تجريدية وانفعالية، إذ كان كل منهما يدرك أن السيادة هي ساحة للتنافس قبل أن تكون موضعًا للتوافق. لم تنقطع «الكنيسة الجامعة» مطلقًا عن كونها ثنائية، على الأقل بعد سقوط روما وتحلل السلطة الإمبراطورية في القرن الخامس، الأمر الذي أكره الكنيسة على التزود ببيروقراطية، وسلطة مركزية ووظائف خاصة أضفت الشرعية على مهمتها بتقديم القربان المقدس وفقًا للسلطة التي أعطاها المسيح للقديس بطرس. كذلك انتجت الكنيسة بذاتها عاهلاً وجب عليه أن يكون النهائي والأعظم وأن يسبق الإمبراطور: ألم يكن البابا هو الذي يتوِّج الإمبراطور، كما فعل البابا ليون الثالث مع الإمبراطور شارل العظيم؟ ألم يقسم الإمبراطور أوتون الأول يمين الولاء أمام البابا يوحنا الثاني عشر؟ مع ذلك، هنا بالذات، صار الطموح نظريّا: لقد استقبل يوحنا الثاني عشر الإمبراطور وقام بتتويجه بقصد الحصول على حمايته في مواجهة أطماع بيرنجير الثاني ملك إيطاليا الذي كان يهدد الدول الحبرية. إن «الامتياز الأوتوني» الممنوح للأسرة الأوتونية الحاكمة الذي رسخ هذا التواطؤ الظاهر كشف أيضًا عن تناقضاته: كان الإمبراطور يضمن حرية اختيار الباباوات وحق الدول الحبرية في الوقت الذي يطلب فيه ضرورة قيام البابا بالإدلاء أمامه بالقسم قبل رسامته. وفي لُعْبَة التنافس هذه، سرعان ما أظهر التاريخ أن كل سلطة تبتغي أن تَكون نهائية تُحدث في مواجهتها سلطة أخرى لديها الطموح ذاته تمامًا: سعى البابا يوحنا الثاني عشر على الفور إلى التحالف مع بيزنطة ومع أدالبير [رئيس أساقفة براغ] ابن بيرينجير [ملك إيطاليا] لكي يُحدث توازنًا في مواجهة قوة إمبراطوره. إننا نعرف ما جرى: عاد أوتون، وطرد البابا، وأجرى انتخابًا لبابا آخر، وبطبيعة

الحال قام يوحنا بحرمانه واضطر إلى الموافقة على إجراء تعديل يعزز حق الإمبراطور في الإشراف على انتخاب «العاهل» الحبري... إن المعارك الطويلة التي تلت ذلك، معارك كانوسا [قرية إيطالية لجأ إليها بابا روما] أولاً ثم الصراع بين الجيلف والجبلانيين [فريقين إيطاليين متنافسين] أكدت ما كان قد اتضح من قبل: في عالَم متنَافس تؤدي كل سيادة تؤكد ذاتها إلى خلق منافس لها، ذلك المنافس الذي يصمد بدوره ولا يفرض نفسه إلا بدحض السيادة الأولى. لعل الخصوصية الغربية تعود إلى هذا التفاخر، وإلى تحول هذا النزاع الضاري إلى روتين. **إن السيادة وهم تولَّد عن وهم تم إحداثه ولم يتم ابتكاره قط،** هكذا أصبحت مجازفة أكثر منها نظامًا، ومطلبًا أكثر مما هي خاصية، وقواعد نزاع بدلاً من طابع لنظام دولي غير مكتمل الشكل... لقد كرس جريجوار السابع [بابا روما من١٠٧٣ إلى ١٠٨٥] وقته لصياغة عقيدة خاصة بالسيادة البابوية ردّا على هنري الرابع [إمبراطور چرماني من ١٠٥٦ إلى ١١٠٦]، في حين أن خلفاء العاهل المنتمي لعشائر الفرنج الچرمانيين تعلَّقوا بعقيدة مجدَّدة بشأن السيادة الإمبراطورية. هكذا قام فردريك الأول باربروس [إمبراطور چرماني من ١١٥٢ إلى ١١٩٠] بإضفاء صفة رسمية على «الإمبراطور الروماني والملك الروماني» في حين أن مستشاره رينالد دو داسل حاول إعادة الاعتبار لفكرة سيادة عامة تعود مباشرة إلى الله[1].
قام الإمبرطور الچرماني باربروس أيضًا باستخدام منطق المواجهة لتأكيد سيادته بصورة أفضل: إذ إنه حين قام بتزويج ابنه هنري من كونستانس هوتڤيل وريثة عرش صقلية، كان في الواقع يسعى إلى تنشيط طموحاته السيادية عن طريق تطويق أراضي الدول البابوية. وعلى مثل هذه الأسس تمكن فردريك الثاني [من ١٢١٢إلى ١٢٥٠] فيما بعد من الإعلاء من شأن قوانينه على مجال البابا ومن إعادة تقييم سلطته بترك الحكومة الألمانية «للأمراء العَلمانيين» الذين أصبحوا «أسياد العالَم الدنيوي»، واحتفظ لنفسه بالهوية السيادية باعتباره «المصدر الأعظم للقانون».

من الغريب أن اشتداد حدة هذه المنافسات شجعت النظم الملكية الأوروپية على

(1) Ibid, p. 1502 et C. Brühl, op. cit.

طموحها إلى ممارسة سياداتها الكاملة[1]. إن وَهَن الإمبراطور في مواجهة البابا قلل كثيرًا من شأن التنظيم الرأسي لسيادة الإمبراطورية. ونجح جريجوار السابع [بابا روما من ١٠٧٣ إلى ١٠٨٥] في ترسيخ سلطته الخاصة بسبب اعترافه بتعدد الممالك المكوِّنة للإمبراطورية وبإبرازها، بينما تمكنت المدن الإيطالية من بعد أن تطالب باستقلالية أكثر عن طريق انحيازها إلى الباباوية التي استطاعت في الوقت ذاته تذكيرها بأنها المالكة الحقيقية للسيادة! حاول الإمبراطور من جانبه القضاء على خطط البابا عن طريق تنشيط نظام للتبعية قد يُحدث تآكلا في سلطته الخاصة. لقد هدد القيصر ممثل الله بتأكيده على الصفة العَلمانيَة [الدنيوية] لحقوقه على جزيرة صقلية، وبذلك منح تصورات فكرية للعواهل العَلمانيين الذين اعتزم تعظيمهم. وقام خليفة بطرس [القديس بطرس أحد تلاميذ المسيح الإثنى عشر وأول من أقام كنيسة روما وأول بابا لها] بمهاجمة طموحات آل هوهنستاوفن Hohenstaufen [أسرة إمبراطورية ألمانية] بتشجيع استقلال الأمراء الذين سرعان ما عاملوه بالمثل ... هكذا نرى أنها لُعبة ديبلوماسية تمامًا اتجهت إلى أن تكون ممارسة مألوفة: إذ أصبح الاعتراف بسيادة طرف ثالث سلاحًا حاسمًا للمواجهة بين زعيمين يتمتعان بخاصيات متساوية. لقد تم هذا الابتكار التاكتيكي لسيادات وهمية عبر تاريخ طويل. وإلى أن تحققت هذه السيادات، تشكَّل نظام دولي كامل: كانت غاية هذا النظام هي تنظيم هذه السيادات البازغة ...

عند ركيزة هذا النظام الدولي يتراءى النظام الملكي شيئًا فشيئًا، ويتحول من أداة إلى فاعل يفرض تدريجيًا فكرة الدولة صاحبة السيادة باعتبارها وحدة شرعية وحيدة على المسرح الدولي. بدأ البابا والإمبراطور يعانيان من التهميش التدريجي. مع ذلك كانت الصيغة منذ البداية وهمية من عدة وجوه: أصبحت السيادة من جديد مطلبًا أكثر منها خاصية، كما أصبح النظام الدولي في غاية الحذق والمهارة، وكان شعار السيادة يخفي قواعد أكثر عددًا وأكثر تركيبًا. أن تكون صاحب سيادة ارتكز بخاصة على إعادة التفكير في استراتيجيات السلطة. وفي النظام الإقطاعي كان يمكن للسيادة قبل اكتمالها أن تحدد طابع دولة غير تابعة؛ ومن بعد فهي تتحرك

(1) Cf. J. Strayer, Les Origines médiévales de l'État moderne, Paris, Payot, 1979, p. 39, s q.

للمطالبة بتحرر مطلق وسيطرة مطلقة معًا. لعل معركة بوڤين [مقاطعة فرنسية] كانت أول معركة دولية [عام ١٢١٤]، ومن المؤكد أنها كانت أول نصر يتناظر مع قواعد العلاقات الدولية الجديدة: إننا نتذكر هنا أن ملك فرنسا كان يحارب الإمبراطور أوتون الرابع. من أجل هدم المؤسسة الإمبراطورية اعترف البابا إنوسنت الثالث لملك فرنسا فيليپ المعظَّم بالسلطة الدنيوية النهائية، وأصبح ملك فرنسا «بنعمة الله ملك الفرنج». كانت النتيجة غير المباشرة أشد قسوة: إذا كان الملك صاحب سيادة دنيوية فإن تكوُّن سلطة نهائية يمر أيضًا عبر التحرر من الوصاية البابوية. ونحن نعرف أن الصراع أصبح حينذاك أكثر تعقيداً وأطول أمداً، كذلك أصبحت الحجج المقدمة متقنة الصنع أكثر. في الجوهر أمكن للمعضلة الإمبراطورية أن تجد لها حلا بأفول البابوية ببطء حتى وإن كانت قد ظلت تعرقل سيادة الإمبراطور فرانسوا الأول [إمبراطور ألمانيا من ١٧٤٥ إلى ١٧٦٥]: في المقابل ليس من المؤكد أنه قد تم التغلب مطلقًا، هنا كما في أماكن أخرى، على الصعوبات التي أثارتها عملية التحرر الأخرى: إن التفريق التدريجي بين الديني والسياسي لم يستطع في أي مكان حل موضوع أسبقية أحدهما؛ لقد ساهم بنوع خاص في جعل التعبئة الدينية عملية دولية تزداد استقلالية أكثر فأكثر، وتفلت تحديداً من أي سيادة ولا تنقطع مطلقًا منذ ذلك الحين عن خلخلة استقرار السيادة.

الملاحظة ذاتها تسري على طموح الملك إلى السيطرة السيادية. من الصحيح أن حجم الدول ـ القومية البازغة يتأقلم بصورة أفضل مع هذا الطموح: على هذا المستوى لم تشهد الدول الأوروپية صعوبات مماثلة لتلك التي واجهتها الإمبراطوريات. مع ذلك خلفت السيادة التسلط الإقطاعي بصعوبة. ومثلما أثبت بودان فيما بعد تختلف العلاقة الشخصية الخاصة بالنظام الإقطاعي جوهريا عن هذه القوة المجردة والدائمة والمؤسسية التي تنشئها السيادة. من أجل إعمال هذا الانشقاق كان يلزم تعبئة جميع مصادر القانون الروماني بعد تجديده وسحبه من بين أيدي الإمبراطور. التزمت هذه المعرفة القانونية باعتماد صيغة جديدة للشرعية مرتبطة بفكرة «الأشياء العامة»، وأوضحت العناصر المميزة للسلطة السيادية (سلطة قضائية، وتشريعية، وعسكرية، ومالية...). كان هذا التعديل للمؤسسات

وللممارسات بطيئًا لكنه فرض نفسه في النهاية : كان الأمر يعني بروز نظام سياسي جديد في جوهره، وابتكاراً مُتَدَرِّجًا للدولة[1] .

في المقابل يصعب إدراك مدى أهمية هذا التغير على المستوى الدولي. من المؤكد أن التغيرات التي جرت في نهاية القرون الوسطى رائعة للغاية وتبشِّر بوضوح بخطاب جديد، وثقافة جديدة، وممارسات جديدة. منذ معركة بوڤين [١٢١٤] نحن نسير بوضوح نحو هذا النظام الويستفالي الذي تم تكريسه بعد مضي أكثر من أربعة قرون: هذا يكشف بطء العملية وتعقُّدها. لقد بدأت الحرب تتخذ مدلولاً دوليّا حديثًا بين دول في طريقها للتكوُّن، وتُحدث تنافسًا بين دول كبرى. وبزغ تدريجيّا نظام أوروبي أخذ ينتظم وفقًا لخاصيات السيادة: يشير القرن السادس عشر حقيقة إلى ظهور الحدود؛ وكان قد تولد شعور مُسبَق بأن فكرة السلطة النهائية تتغذى من هذه المنابع الجديدة التي هي بعد المسافة التي تفرض وساطة سياسية وأيلولة للأهلية والجدارة، وتعليم للحدود للدلالة على العبور من سيادة إلى أخرى. وظهرت أيضًا اللقاءات الدولية وبصحبتها مظاهر الأبهة والزهو ونظم التشريفات السياسية والعسكرية التي تعني في نفس الوقت طبيعة مثل هذا التعارف المتبادل وهذه المقابلات غير العادية التي يتم الاحتفاء بها. إن ذيوع إرسال وفود وبعثات رسمية، الأمر الذي اكتسب في القرن الخامس عشر -بمصاحبة سلام لودي [مدينة إيطالية]- طابع الدوام قد حقق إنجازين: إنه علامة للسيادة ويعبِّر عن الرغبة في المعاملة بالمثل بقصد تأسيس حياة دولية. وبخاصة، أثمرت السيادة لغة دولية: فيما هو أبعد من البابا ومن الإمبراطور، جعل الملوك من السيادة قاعدة لدبلوماسيتهم ولمواجهاتهم. وقد لعب شذوذ العلاقات الفرنسية-الإنجليزية دوراً لا يستهان به في إبداع تقنين هذا النظام: من بعد غزو نورماندي وحتى نهاية حرب المائة سنة [حرب فرنسية-إنجليزية استمرت من ١٣٣٧ إلى ١٤٥٣]، تنظَّمت العلاقة بين هذين النظامين الملكيين وفقًا للمطالبات السيادية. يجب التسليم بأن منشأ النزاع كان مرتبطًا بانحراف للمنهج الإقطاعي يصل إلى حد اللامعقول والذي منح ملك إنجلترا إقطاعات فرنسية هي نورماندي، وبريتاني، والانجو،

(1) Cf. B. Badie et P. Birnbaum, Sociologie de l'État, Paris, Grasset, 1979 (Hachette, «Pluriel», 1983).

والمين، والتورين، والأكويتين، لكنه جعل ملك إنجلترا في الوقت نفسه تابعًا لملك فرنسا. على هذا الأساس كانت المُحاجَّة واضحة بين الجانبين: ردّا على التأكيد الإنجليزي بوجود سيادة واقعية تعززها سلطة قائمة ومحققة، تقول فرنسا إن السيادة غير قابلة للتصرف، وهي في هذه الحالة تديم قسوة التسلط الإقطاعي ذاتها. هكذا دام الجدل طويلاً للغاية وذهب إلى ما هو أبعد من النزاع الأصلي: ارتسمت رؤيتان للسيادة، إحداهما إيجابية ومرتبطة بشدة بفكرة القوة، والأخرى مجردة ومتسامية ومرتبطة بصلابة بما أصبحت شيئًا فشيئًا فكرة الأمة.

مع ذلك كانت الممارسة من أكثر الأمور تعقيداً. ففي عالم تسوده ثقافة إقطاعية استطاع فيليب أوجوست [ملك فرنسا من ١١٨٠ إلى ١٤٥٣] أن يستشهد بحجة التبعية التي كان الملك الضعيف لويس السابع [والد فيليب أوجوست] قد استطاع فيما سبق مطالبة هنري الثاني [ملك إنجلترا من ١١٥٤ إلى ١٤٨٥] بها. وقد اشتد الخصام حين لم يرد هنري الثاني على فيليب أوجوست، ثم حينما رفض الملك ريتشارد [ملك إنجلترا من ١١٨٩ إلى ١١٩٩ والملقب بـ. «قلب الأسد»] تقديم فروض الولاء المفروضة على التابع تجاه سيده الإقطاعي. ونحن نعرف أيضًا أن ملك فرنسا قد جرد چان سان تير [ملك إنجلترا من ١١٩٩ إلى ١٢١٦] من ممتلكاته وفقًا للقانون الإقطاعي الذي طُبِّق بصرامة وصادر إقطاعية نورماندي بصورة طبيعية للغاية. ويمكن بخاصة تصور أن فيليب أوجوست كان يفكر أيضًا في شيء آخر، ذلك أنه بالربط بين الإقطاع والمراجع الإمبراطورية لسلالة شارل العظيم [ملك الفرنج وإمبراطور الغرب]، فإنه قد يقترب كثيراً من فكرة السيادة الحديثة. ويقولون عنه إنه «كان يعتقد بأن رجلاً واحداً (يكفي) لكي يحكم العالم»، وقد نقل چيرو دو كامبري عنه قوله: « هل يتكرم الله بمنحي أو بمنح أي ملك آخر لفرنسا حالته القديمة وهذا السمو الذي كان يتمتع به في زمن شارل[1]؟» ويمكننا تبين كيف يؤدي تزامن الأزمات إلى شحذ الإبداعات الأكثر حسمًا: على بقايا إمبراطورية سلالة شارل الأول وعلى شظايا النظام الإقطاعي غير المعقولة، يقيم الملك سلطته الخاصة في مواجهة ملك آخر يملك سلطة مساوية، ويجب عليه في هذه المرة أن يحدد ذاته

(1) Ch. Petit-Dutaillis, La Monarchie féodale en france et en Angleterre, Paris, Albin Michel, 1971, p. 210.

تجاه هذا الآخر وأن يجد الحجج التي تؤسس شرعيته. تزامن ناجع، ومخاطرة فعَّالة: إن اللغة الناتجة عن هذه الحالة هي لغة القوي في مواجهة مثيله الذي في حاجة إلى حجة متعالية بما فيه الكفاية لكي ينتصر عليه ويفرض نفسه. وهي في نفس الوقت اللغة التي اختلقها فيليب أوجوست والمستمدة من حلم الإمبراطورية، ومن السلالة الإمبراطورية، ومن فكرة الملك الواسع: على الأرجح هكذا برز التاريخ الطويل للوهم السيادي.

وَهْم؟ لم يتم بعد إثبات هذا الأمر حقيقة. إننا بالتحديد نرى في الأفق بعض التغييرات التي ليست أحداث مرحلة انتقالية فقط. ويكشف القرن الثالث عشر الإنجليزي كيف أن فكرة المملكة صاحبة السيادة لم تندرج في السلوك ولا تزال تمثل حديثًا بلاغيًا للمناسبات. لقد ثار النبلاء الإنجليز الساخطون بسبب هزيمة الملك چون سان تير أمام فيليپ، وبسبب ضغوط الكنيسة، والبابا، ومبعوثيه، ثم فرضوا على الملك الإنجليزي «الميثاق العظيم» [عام ١٢١٥ المعروف بالماجنا كارتا]، وبخاصة فرضوا قصر الالتزامات الإقطاعية (ومن بينها الخدمة في الجيش) على أراضي إنجلترا وحدها. في الوقت نفسه حملوا السلاح لمهاجمة بطء وتردد الملك چون واستنجدوا بملك أسكتلندا وملك فرنسا الذي أرسل لهم ١٢٠٠ فارس وحصل في المقابل على اعتراف النبلاء الثائرين بالملك الفرنسي كمالك شرعيٍ للعرش[1]. وحين تولى هنري الثالث [ملك إنجلترا من ١٢١٦ إلى ١٢٧٢] العرش رفض النبلاء الخدمة في الجيش في فرنسا حيث أراد استرجاع «سيادته» الخاصة؛ واستطاع النبلاء بزعامة سيمون دو مونتفوت فرض اتفاقية أكسفورد (١٢٥٨)، وبخاصة اتفاقية ويستمنستر (١٢٥٩) اللتين استهدفتا منع الملك من منح الأراضي إلى الأجانب وقصر الوظائف الكبيرة على الإنجليز وحدهم، وكبحتا مفاسد الوصاية الملكية على ورثة الإقطاعات الكبيرة. بعد مضي بضع سنوات شارك الفرسان والبورجوازيون لأول مرة في البرلمان. خليط غريب من الوعي الوطني الذي يتخلق ومن السيادة التي تمت إهانتها من جانب الذين يزعمون ابتداعها! تجددت هذه التجربة في القرن التالي حينما أقسم إدوارد الثالث [ملك إنجلترا من

(1) R. Marx, Histoire de l'Angleterre, Paris, Fayard, 1993,p. 107.

١٣٢٧ إلى ١٣٧٧] يمين الولاء لفيليپ دو ڤالوا [ملك فرنسا من ١٣٢٨ إلى ١٣٥٠] ثم عاد إلى معارضته ودخل في حرب جديدة استنكرها النبلاء الذين انتهزوا ضعف مليكهم، فقاموا بتعزيز سلطتهم وتدعيم تمثيلهم السياسي. في المجمل نشهد نمطين من السلوك «السابق للوطنية» يرتسمان، وهما في الواقع لا يتصادمان إطلاقًا. الأول نجده لدى الملك الذي يحمل رغبة غيورة في إبراز حقوقه وطبيعة سلطته النهائية في مواجهة «سيده الفرنسي الإقطاعي»، وهذا لا يمنعه مطلقًا من القسم بيمين الولاء له، ومن الارتياب من تكوين جماعة سياسية إنجليزية: والثاني نجده لدى النبلاء الذين تحدوهم رغبة قوية في إبراز أراض إنجليزية ومؤسسات إنجليزية خاصة، الأمر الذي لم يمنعهم من الاستنجاد بمساندات خارجية ومن التنصل من حروب يشنها التاج الإنجليزي فيما وراء المانش[1].

إن العديد من الالتباسات التي تثقل على زماننا المعاصر قد سبق تَبصُّرها. إن السيادة التي هي أداة استراتيچية السلطة تجد مشقَّة في الحفاظ على هذه السلطة المتعالية وهذا المطلق المميِّزين لطابع السيادة في كل مكان: تكشف عن ذلك بوضوح العمليات الدولية الراهنة لكسب الأنصار والمشايعين. إن الوَضع السيادي المرتبط بالحالة الوطنية يكشف عن تذبذباته وتناقضاته: في تلك المرحلة من التاريخ الإنجليزي لا يحيل الاستخدام المتلعثم للمرجع الوطني إلى نفس الأهداف ولا إلى نفس القيم لدى الملك ولدى النبلاء؛ فهو طريقة لتأكيد السلطة لدى الملك، ويتجسَّد لدى النبلاء في المطالبة السابقة للتعاقدية: وبهذه الصفة ليس هو مصدراً للإجماع ولا مبدأ للتعبئة حائزًا على اتفاق عام. أخيرًا وبخاصة، يدل المثال الإنجليزي بشدة كيف أن البناءالتاريخي للسيادة رأسي وأفقي، داخلي وخارجي معًا: كانت المملكة الإنجليزية تطالب بسيادتها الكاملة في مواجهة ملك فرنسا، والبابا، والإمبراطور بصفة ثانوية، لكن كان النبلاء بالتوازي ثم الفرسان والبورجوازيون لا يعتزمون ترك الملك لكي يحدد وحده السلطة النهائية والحائزين لها. إن التخلي عن النماذج الإقطاعية والإمبراطورية أو البابوية يطرح كل شيء للبحث من جديد: أعقبت هذه النماذج إشكالية الدولة ـ القومية التي أثمرت

(١) المرجع السابق، ص. ١١٣.

شكلاً جديداً للسلطة تبدو عناصره (الداخلية والخارجية) متكافلة حقّا؛ متكافلة لكنها غير متوافقة: يمكن أن تكون الترتيبات والتنظيمات الداخلية والخارجية مصدراً للنزاعات في الوقت الذي تؤثر فيه الواحدة في الأخرى وتتفاعل معها. من الواضح للغاية أن تأكيد السيادة الدولية لا ينفصم عن تكوين جماعة سياسية تُكوِّن شعبًا، مثلما يقول جان جاك روسو. إن طريقة تكوين هذه الجماعة، وقدرتها على الاستناد إلى أراض، وطبيعة الروابط التي يتم خلقها في هذه الأراضي، والعلاقات بين الحكام والمحكومين، تؤثر بالبداهة على تحديد السيادة الخارجية وعلى إنجازاتها. تتراءى لنا الآن المنابع الداخلية لنقص السيادة في غالبية المجتمعات النامية مثلما تتراءى لنا الدروب التي تتيح لنا فهم ما يميز بين طموحات الدول الغربية السيادية: شرعية فرنسية هنا، وواقعية نفعية إنجليزية هناك، سيادة شعبية هنا تطلق حركة وطنية للتعبئة، وسيادة برلمانية هناك تمنح ويستمنستر [البرلمان الإنجليزي] دور الدرع الذي يحمي تخوم هذه السيادة وأهدافها[1].

تتكشف أيضا أهمية قصور الإمكانات المرتبطة جزئيّا بجميع هذه الالتباسات. فهناك كذلك، لا تتضح الصعوبات كنتيجة للمرحلة الانتقالية وحدها. ما قيمة سيادة دولة غير واثقة من إمكاناتها ومن قدرتها على حشد هذه الإمكانات؟ كان إدوارد الثالث في حاجة إلى قرار من البرلمان لكي يجبر رعاياه على حمل السلاح، تمامًا مثل رئيس الولايات المتحدة الذي يجب عليه - وإلى حد بعيد - أن يأخذ الكونجرس في حسبانه لكي ينظِّم وسائل سياسته الخارجية. المشكلة في الحالتين هي أولاً دستورية لكنها تتجاوز المجال الداخلي: لم تعد السيادة من قبل بودان تلك السلطة المطلقة غير المجزأة، فهي تتنوع في قوتها وفقًا لاعتبارات داخلية، قابلة للمساومة وللتأرجح، وللتقاسم... لقد اضطر ملك فرنسا إلى الامتناع خلال أمد طويل عن تجنيد جموع الشعب، إذ كان التجنيد لا يجد قبولاً شعبيّا واسعًا، تماشيًا مع موقف قديم للرأي العام نتيجة الإصابة بعاهات بدءًا من حرب المائة عام ووصولاً إلى ميونيخ، وعندئذ قامت المليشيات الخاصة وجيوش المرتزقة التعاقدية بسد هذا العجز، وكانت إنجلترا قد لجأت منذ أمد طويل للغاية إلى أسلوب

(1) J. Leruez, *Gouvernement et politique en Grande-Bretagne,* Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques-Dalloz, 1989, p. 76-79.

التعاقد مع مرتزقة الأمر الذي انتشر بعدها في فرنسا ثم في ألمانيا. من المعروف أن المرتزقة لعبوا دوراً ضخماً في إيطاليا، وأصبحوا منذ القرن الرابع عشر فاعلين في العلاقات الدولية، وكانت إيطاليا ترعى فرقًا مثل فرقة «فرا مونريال»، بفرسانها الذين بلغ عددهم ٥٠٠٠ فارس ومشاتها الذين بلغوا ١٥٠٠ جندي، والتي اشتهرت بأنها «دول متنقلة[١]». أين كانت السلطة النهائية حينذاك؟ وأين هي اليوم في الجزائر، أو في أماكن أخرى، حيث تتكون من جديد هذه الجيوش الخاصة؟ كان يروق لميكياڤيلي ذاته طرح هذا السؤال، مؤكداً أن استخدام المرتزقة يتنافى مع السيادة كما يتنافى مع المصلحة الوطنية[٢]. كانت هذه الأدوات مكلِّفة و يلزم دفع التزاماتها، الأمر الذي لم يكن في متناول كل دولة، وعلى أية حال فقد كان يعرقل المساواة بين الدول: يلزم الإدلاء بهذه الملاحظة لأنها تشير إلى أنه خلف السيادة الوهمية، ترتسم بوضوح حقيقة القوة وعدم تساوي القدرات بين الدول.

تكشف أيضا ممارسة السيادة عن قرين لها: لم يكن العالم الذي يتكون في حاجة بعد إلى المسئولية؛ ومع ذلك ظهرت بالفعل فكرة الالتزام الأخلاقي. تم وراثة هذه الفكرة جزئيّا من العالم القديم: فمنذ باكورة القرون الوسطى كانت خشية الله تحد من أعمال التخريب والسلب والقتل[٣]. منذ عهد القديس أوغسطين [فيلسوف ورجل دين مسيحي من أصل إفريقي ٣٥٤-٤٣٠] أدى التمييز بين الحرب العادلة والحرب غير العادلة إلى فتح الطريق أمام فكرة الالتزام المتسامية المحتوية علي ذات فكرة الاختيار السيادي. وفي عهد الكارولينچيين [أسرة مالكة فرنسية من ٧٥١ إلى ٩٨٧]، فقدت الحرب وحشيتها في حين نمت فكرة أنه يجب على ذلك الذي يسفك الدماء الذهاب بعدها إلى الكنيسة للتطهر[٤]. مع ذلك فإنه بين القرن الثاني عشر والقرن الرابع عشر، وفي السياق الذي وَسَم مولد الدول ذات السيادة، ذهب علماء اللاهوت إلى ما هو أبعد في تحديد التزام أخلاقي يُقيِّد العمل الدولي للدول: بدءاً من روفان [راهب إيطالي ألف كتاباً عن تاريخ الرهبنة في مصر ٣٤٠-٤٣٠]

(1) B. Guenée, *L'Occident aux xIv^e et xv^e siècles: Les États,* Paris, PUF, 1971, p. 210.

(2) J. Heers, *Machiavel,* Paris, Fayard, 1985,p. 174-175.

(3) Ph. Contamine, *La Guerre au Moyen Age,* Paris, PUF, 1980, p. 422.

(4) *Ibid.,* p. 426-248.

وچان دو لونيانو ومروراً بالقديس توماس الأكويني، قامت الكنيسة بترديد وتعميق فكرة أوغسطين عن الحرب العادلة والحرب غير العادلة، وحاولت بذلك فرض قانون لم يكن قانون السيادة، بل تجسيداً مسبقًا لمعايير قانون الإنسانية.

مع ذلك كانت النتيجة المحققة ملتبسة. أولاً بسبب الهدنة الإلهية [هدنة كانت تفرضها الكنيسة على الملوك المسيحيين أثناء الأعياد المسيحية] والسلام المسيحي، وكانت الكنيسة تدين الحرب الخاصة أساسًا، كما أنها أقامت كشرط أولي للحرب العادلة بأن يشنها عاهل حائز على السلطة الشرعية ومؤتمن على الصالح العام. هذه الإدانة الواضحة والتي بلا رجعة للعنف الخاص عزَّزت فكرة السيادة أكثر مما قيَّدتها. وبالمثل تكشَّفت الممارسة بأنها أكثر قوة من النيات الطيبة: كلما أصبحت الحرب خاصيّة دولة، أصبح التقنين الأخلاقي لسلوك المحاربين نظريّا إلى حد كبير. بالإضافة إلى أنه حينما أصبحت الكنيسة بذاتها طرفًا مشاركًا في نظام للقوى، فقد حدث بالضرورة في أحيان كثيرة أن كانت الكنيسة تبارك المدافع والمحاربين دون اهتمام كبير باتساع نطاق المذابح ...

الواقع أن هذه الحركة الفكرية الكبيرة انفتحت على إجراءات ملموسة، والحاصل مع ذلك أنها شديدة التضاد. فمنذ القرن الثاني عشر ظهرت بالفعل الأسس الأخلاقية لفكرة المسئولية: أولاً كان يلزم على الدول ذات السيادة أن تقدم حسابًا عن طبيعة الحروب التي تشنها. والحرب غير العادلة ليست فقط الحرب الخاصة بل وأيضًا «غير الضرورية» (چان دو لوليانو)، والتي «لا يستحقها» من يكون ضحية لها، والتي لا تدور رحاها «برفق» (روفان)[1] ... على هذا لا يعود اتخاذ قرار الحرب إلى سلطة «نهائية ومطلقة»: إنها تستلزم نظريّا تلبية التزام أخلاقي سام يمكن أن تؤدي مخالفته، من وجهة نظر علماء اللاهوت، إلى عصيان مدني. ويمكن أن يستوجب أيضًا مراقبة: إذا كانت هذه المراقبة غير منصوص عليها إلا أن كلمة البابا تعتبر حُجَّة، ويمكن أن تؤدي إلى توقيع عقوبة الحرمان الكنسي. ونحن نعرف أن شارل الخامس، مثله كمثل عدوه إدوارد الثامن، قد لجأ كل منهما إلى استشارة خبراء الشرائع الكنسية قبل دخولهما في الحرب. هكذا اقترنت فكرة المسئولية منذ وقت مبكر للغاية بفكرة السيادة لكي تثير الموضوعات الحديثة للغاية التي يطرحونها اليوم: ما هو المعيار المؤهَّل

(1) *Ibid.*, p. 448-451.

قانونيّا لكي يحيط عالميّا بسيادة الدول؟ ما هي السلطة القضائية المختصة باتخاذ قرار في هذا الشأن، وبإصدار حكم، وقد تفرض عقوبات على الدول الجانحة؟ لقد أثار تعيين الكنيسة لذاتها في القرون الوسطى والقرون التالية مشكلات واضحة غير قابلة للحل منذ أن انطوت على شعوب لا تتبع سلطتها المعنوية. وبالبداهة انتعش الجدل حينما اكتشفوا أن النمط الأول من الحرب العادلة [النمط الضروري] الذي طرحته الكنيسة هو «الحرب الرومانية»، تلك الحرب التي تقع بين المؤمنين وغير المؤمنين، والتي يعترف لها علماء اللاهوت بحق تجاوز القواعد الأخلاقية المفروضة على أشكال الحروب الأخرى. هكذا يمكن أن تبدو الحروب الصليبية باعتبارها شكلاً من التعبئة لا يستجيب إلى سيادة الدول، بل على العكس يُلزم مباشرة مسئوليات الدول المعتبرة هنا التزامًا أخلاقيّا ساميًا. مع ذلك فإن طبيعة هذه المسئولية هي أكثر تعقيدًا مما تبدو، في حين أن طريقة تحديدها تثير مشكلات واضحة لن نستطيع اعتبارها اليوم على أنها أصبحت بالية.

من المتفق عليه عدم اعتبار الأمر بأنه يتعلق بـ. «حرب مقدَّسة»، ولا بفرض «الإيمان الحقيقي» بالقوة على غير مؤمنين. إذ تبدو هذه المقولات بالفعل غريبة على اللاهوت المسيحي أو في القليل على ذلك اللاهوت الذي كان سائدًا بصفة عامة. كان الأمر في الواقع يتعلق بالدفاع عن تراث المسيحية: هكذا استنجد الباباوات بالفرنج ضد مخاطر غزو اللومبارديين (شعب چرماني غزا روما عام ٧٧٢): في القرن الرابع عشر اضطر شارل دوشوف إلى مقاومة «الساراسيين» [الاسم الذي أطلقه الغربيون على المسلمين في القرون الوسطى] الذين هددوا خليفة القديس بطرس في إيطاليا[1]. وبالمثل وجب على الصليبيين تخليص قبر المسيح، وهو مكان عظيم الشأن للحجاج المسيحيين؛ وأيضاً النداءات المتكررة لحمل الصليب لم تنبع صراحة من قرار مبدأ سيادي، لكن من مشاركة لكل سلطة مسيحية في المحافظة على نظام يفترض قدسية تراث القديس بطرس وتوقير مملكة المسيح.

غير أننا نلاحظ بشغف أن هدف المحافظة على النظام هذا لم يستطع مطلقًا التوافق مع مبدأ المسئولية، ولم يتمخض في الواقع إلا عن تفعيل حسابات القوة.

(1) J. Richard, *op. cit.*, p. 15.

كان الملوك الذين يقودون دولاً بازغة يقبلون التزام الحرب الصليبية المعنوي، لكنهم يمررونه في الأغلب عبر مصفاة التقييم السيادي: من المعروف بخاصة أن فردريك هوهنستاوفن [إمبراطور ألماني] تبنى الالتزام بالاشتراك في الحرب الصليبية بينما قام بتأجيل التنفيذ؛ كما أن فيليب لو بل [ملك فرنسا من ١٢٨٥ إلى ١٣١٤] تزود بالصليب لكنه تراجع عن الرحيل. ظلت هذه القرارات تتوقف على قوة العواهل وعلى اختياراتهم الاستراتيجية؛ ولم ينج النداء البابوي ذاته من هذه القاعدة. من الصعب نسيان أن أول حملة صليبية قد تقررت على ضوء اعتبارات سياسية بعد انفصال روما عن القسطنطينية بقليل، وبأنه كانت لهذه الحشود القادمة من الغرب تأثير حقيقي وعميق على مستقبل الإمبراطورية البيزنطية. من الأمور الكاشفة أيضًا أن هذا التاريخ كان يرافق عن قرب مولد السلطات الدنيوية: إن بنيان الدولة لم يقلل من التعالي المعنوي للصليب الذي رفعه البابا في مواجهة العواهل الأكثر غروراً، فردريك الأول، وفردريك الثاني، وريتشارد قلب الأسد، وفيليب أوجوست وفيليب لو بل، الذين كانوا من بين أكبر مبدعي سيادة الدولة، والذين اضطروا جميعًا إلى قبول الاشتراك في الحروب الصليبية حتى وإن كان قد تم تأجيل قراراتهم في بعض الأحيان.

من المؤكد أن تجربة المسئولية هذه لم تكن حاسمة، حيث إنها كانت مرتبطة بسلطة في حجم الكنيسة، غير المحايدة وغير اللامبالية، بالإضافة إلى تنافسها مباشرة مع أولئك الذين تعتزم تجييشهم. مع ذلك يبقى الجوهر كإرث لماض مثير للذكريات: لقد تم تلقي المشاركة في الحرب الصليبية باعتبارها أيضًا التزامًا أخلاقيًا، ظل بوضوح خاضعًا لموازنات حسابات القوة، ولم يتجرد بأي وسيلة من تحليل سياسي للسياق، ولعلاقات القوى، وللمقاصد المنسوبة لهؤلاء وللآخرين. كان الباعث بسيطًا ولا يزال حتى اليوم سليمًا: من السيادة إلى المسئولية، الفاعلون هم بعينهم، وساحات وطرق الفعل متماثلة، ولا يمكن أن تكون الأهداف مختلفة، كما أن القوة الدفينة مصنوعة من النسيج ذاته. وباختصار، الدولة الوليدة سواء كانت متوطدة أو متجهة نحو الأفول، لاتغير طبيعتها وفقًا لما تقوله عن نفسها بأنها صاحبة سيادة أو مسئولية. الأمر الوحيد الذي يمكن أن يتبدل عبر الزمن هو تلاحم هاتين الخاصيتين.